

تقرير الجلسة السادسة والأربعين لاجتماع المجموعة الاستشارية الدولية التابعة لمركز التجارة الدولية

رسالة مركز التجارة الدولية:

يعمل مركز التجارة الدولية على تمكين صادرات الشركات الصغيرة من تحقيق النجاح في البلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول الاقتصادي من خلال تقديم حلول لتنمية التجارة تنتم بالاستدامة والاشتمال إلى القطاع الخاص ومؤسسات دعم التجارة وواضعي السياسات.

ولا تنطوي المسميات المستخدمة أو المواد المقدمة في هذه المطبوعة على أي تعبير عن رأي أيًا كان من جانب مركز التجارة الدولية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو السلطات الخاصة بهذه الكيانات أو بشأن ترسيم تخومها أو حدودها.

لم يقم مركز التجارة الدولية بمراجعة وتنقيح هذه الوثيقة بصورة رسمية.

مايو ٢٠١٢

لغة الإصدار الأصلية: الإنكليزية

الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

الدورة السادسة والأربعون

جنيف، ٢٢-٢١ مايو ٢٠١٢

© حقوق الطبع محفوظة لمركز التجارة الدولية، ٢٠١٢

ITC/AG(XLVI)/248

المحتويات

1	الجلسة الافتتاحية
1	ملاحظات افتتاحية للسيد/ فرانسيسكو بيرز جورديليو، رئيس الجلسة السادسة والأربعين
2	كلمة السيد/ باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية
3	كلمة الدكتور/ سوباتشي بانيتشاباكي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
3	كلمة السيدة/ باتريشيا فرانسيس، المديرية التنفيذية لمركز التجارة الدولية
5	تقديم تحديث مالي
	الخطة الاستراتيجية والإطار المنطقي التجاري لمركز التجارة الدولية للفترة ما بين الأعوام
5	2012 و2015
6	عرض وثيقة البرامج المجمع
7	مناقشة عامة
8	ردود الإدارة بمركز التجارة الدولية
9	المساهمات التطوعية

تقرير الجلسة السادسة والأربعين لاجتماع الفريق الاستشاري المشترك لمركز التجارة الدولية

جنيف، 21-22 مايو 2012

الجلسة الافتتاحية

1. قام سعادة السفير المصري هشام بدر رئيس الجلسة الخامسة والأربعين لفريق الاستشاري المشترك بافتتاح الجلسة السادسة والأربعين.
2. قال سعادة السفير إنه منذ الاجتماع الأخير للفريق الاستشاري المشترك، استمر مركز التجارة الدولية في الوفاء بمسؤولياته استناداً إلى الأولويات الموضحة في الخطة الاستراتيجية للأعوام من 2010 إلى 2013، ووثيقة البرامج المجمعمة، والخطة التشغيلية لعامي 2011 و2012.
3. متحدثاً بصفتها سفيراً لمصر، وجه السيد/ بدر الشكر لمركز التجارة الدولية على سرعة الاستجابة لمجابهة المعدلات العالية للبطالة، وذلك من خلال تقديم المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة في إطار "الربيع العربي". كما تقدم بالشكر أيضاً للجهات المانحة التي ساهمت في مشروع سييد "SEED" من خلال الصندوق الاستثماري لمركز التجارة الدولية.
4. وفي ختام ملاحظاته التمهيدية، دعا سعادة السفير بدر الرئيس القادم -وهو سعادة السيد فرانسيسكو بيرز جورديلو من دولة أورغواي- الذي حل محله في رئاسة اجتماع الفريق الاستشاري المشترك السادس والأربعين.

ملاحظات افتتاحية للسيد/ فرانسيسكو بيرز جورديلو، رئيس الجلسة السادسة والأربعين

5. توجه سعادة السفير فرانسيسكو بيرز بالشكر في ملاحظاته الافتتاحية إلى السيد/ باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، لاستضافة الاجتماع السادس والأربعين للفريق الاستشاري المشترك في المقر الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية. كما رحب أيضاً بالدكتور/ سوباتشي بانينشاباكي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا الاجتماع.
6. أعرب السيد/ فرانسيسكو عن أمله، في ظل هذه الأوقات الاقتصادية المضطربة، أن يوفر المجتمع الدولي الدعم المطلوب لمركز التجارة الدولية لاستكمال عمله الحيوي ضمن جدول أعمال مبادرة "المعونة لصالح التجارة". وعلى الرغم من أن الطريق إلى التنمية محفوف بالتحديات، إلا أن بمقدورنا الاستجابة بطريقة فعالة، ومد أيدنا إلى من هم في حاجة ماسة إلى المساعدة عن طريق العمل الجماعي.
7. قال السفير فرانسيسكو أن مركز التجارة الدولية يدرك أن مد جسور التعاون من أجل التجارة بين بلدان المنطقة الواحدة بصورة أكبر يفيد في التطرق إلى فرص غير مستغلة بعد. وأضاف أن التجارة بين بلدان منطقة أمريكا اللاتينية تمثل 20% فقط من الصادرات في المنطقة، أي أقل من نصف المعدل في آسيا.
8. يتمتع مركز التجارة الدولية بدور حيوي في تقديم يد العون إلى البلدان الأقل نمواً للتغلب على التحديات التي تواجهها هذه الدول، في المجالات المهمة للاستخبارات التجارية والشفافية، وبناء القدرات للمشاريع الجاهزة للتصدير، ومؤسسات دعم التجارة، وتحسين سياسة التجارة بحيث تعمل على تنشيط الصادرات بدلاً من عرقلتها. وفي الوقت ذاته، يقدم مركز التجارة الدولية المساعدة للبلدان ذات الدخول المتوسطة. وفي الحقيقة، لن يكون هذا العمل ممكناً بدون الدعم التطوعي للبلدان والجهات المانحة المتعددة التي تساهم في الصندوق الاستثماري لمركز التجارة الدولية.
9. كما شدد السفير فرانسيسكو على أن الهدف الرئيسي للاجتماع كان مناقشة برامج العمل لدى مركز التجارة العالمية من خلال التقرير السنوي لعام 2011، واعتماد الخطة الاستراتيجية والإطار المنطقي التجاري لمركز التجارة الدولية للفترة ما بين الأعوام 2012 و2015، والتي ترسم ملامح مستقبل المؤسسة.

كلمة السيد/ باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية

10. ركز السيد/ باسكال لامي في مداخلته على الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه مركز التجارة الدولية في السنوات القليلة المقبلة من وجهة نظره. فلا ريب أن مركز التجارة الدولية قد دخل إلى مرحلة جديدة من النضج. بالإشارة إلى حلقة الوصل بين المركز ومنظماته الرئيسية، أوضح السيد/ باسكال على سبيل المجاز أن مركز التجارة الدولية شهد تطورًا كبيرًا جعله ينتقل من خانة التابع إلى خانة النظير.
11. يبقى بناء القدرات التجارية بمثابة الوسيلة الأساسية الفعالة لتطوير الأعمال التجارية. في هذا الصدد، حدد السيد/ باسكال لامي أربع أولويات لمركز التجارة الدولية وهي: تيسير التجارة؛ المعونة للتجارة وسلاسل القيم العالمية والإقليمية؛ ومشاكل البلدان الأقل نموًا؛ والتكامل الإقليمي.
12. وفقًا لأحدث دراسة تم إجراؤها، من المتوقع أن يؤدي تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية إلى خفض إجمالي تكاليف التجارة إلى النصف، والتي تبلغ حاليًا 10% من قيمة التجارة العالمية. فكلما صغر حجم الدولة والتجار، كانت العوائق أكبر. مع التركيز على تقرير التجارة الدولية لعام 2012 بشأن الحواجز غير الجمركية، يلعب مركز التجارة الدولية دورًا بالغ الأهمية بهدف مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على استيعاب ليس فقط الحواجز الجمركية بل غير الجمركية أيضًا بالإضافة إلى كيفية تحطيم هذه الحواجز التي عادةً ما تعترض سبيل التجارة.
13. بالانتقال إلى المجال الثاني، قال السيد/ باسكال لامي أن الدول النامية تدرك على نحو متزايد إمكانية استخدامها لسلاسل التوريد من أجل إفراح المجال أمام السلاسل الأخرى للأنشطة المضيفة للقيمة، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. المعروف أن أفريقيا تتمتع بوفرة في الإمكانيات، ونفس الشيء ينطبق على الاقتصادات محدودة الحجم في أمريكا الوسطى والمحيط الهادي والبحر الكاريبي. ويمكن أن تساعد الميزة التنافسية لمركز التجارة الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على إطلاق الإمكانيات الاقتصادية لسلاسل القيمة من خلال التنوع والتخصص في القطاعات التي يمكن لهذه المؤسسات تطوير بعض أشكال الميزة التنافسية والإمكانيات الناشئة بها. ومن جانبه، حث السيد/ باسكال لامي مركز التجارة الدولية على مواصلة العمل عن كثب مع منظمة التجارة العالمية بغرض زيادة قيمة الإسهام في عملية إعداد المؤتمر العالمي الثالث لاستعراض مبادرة "المعونة لصالح التجارة" لعام 2013، والذي يركز على سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة العالمية والقطاع الخاص.
14. قال السيد/ باسكال لامي في المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية أنه تم اعتماد عدد من القرارات بشأن توفير قدر أكبر من المساعدة للدول الأقل نموًا بحيث تتكامل بشكل أفضل في نظام التبادل التجاري متعدد الأطراف. وثمة ثلاثة مجالات على وجه التحديد يجب أن تظل كأولوية بالنسبة للعمل الذي يقوم به مركز التجارة الدولية. المجال الأول هو انضمام الدول الأقل نموًا إلى منظمة التجارة العالمية. ويجب التركيز على برامج بناء القدرات كذلك التي تمت من خلال مركز التجارة الدولية في أثيوبيا. ثانيًا، يمكن لمركز التجارة الدولية مساعدة البلدان الأقل نموًا على الاستفادة من فرص المرونة المتاحة ضمن وثيقة التنازل عن الخدمات. ثالثًا، يجب أن تمثل مشاركة مركز التجارة الدولية في تشغيل مشاريع الشريحة الثانية من الإطار المتكامل المحسن لأولوية للعاملين المقبلين.
15. أكد السيد/ باسكال لامي أن التكامل الإقليمي لم يتم تقديمه بشكل كامل برغم أنه يمثل قوة دافعة للتنوع. وتعتبر نسبة المشاركة المحدودة للشركات في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة العالمية واحدة من العواقب المترتبة على عدم القدرة على تكامل الاقتصادات في أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط، والبحر الكاريبي، والمحيط الهادي، وأمريكا الوسطى. فالتشرذم الشديد للأسواق، وتكاليف الصفقات الباهظة، والأنظمة التنظيمية المعقدة كلها عوامل تحول دون تحقيق هذا التكامل.
16. مع ذلك، ألمح السيد/ باسكال لامي، إلى وجود إشارات نمو للتدليل على الزيادة المطردة للدعم السياسي لنهج أكثر تركيزًا يستهدف تحقيق التكامل الإقليمي. كما ضرب مثالين هما: العمل في منطقة البحر الكاريبي بشأن المساعدة الإقليمية لاستراتيجية مبادرة "المعونة لصالح التجارة"، وقرار الاتحاد الإفريقي الصادر مؤخرًا بشأن تعزيز التجارة بين الدول الأفريقية. تجدر الإشارة إلى أن مركز التجارة الدولية يلعب دورًا حيويًا -جنبًا إلى جنب مع شركاء التنمية الآخرين- يتمثل في دعم الدول الأفريقية في تحديد الحواجز لتحقيق قدر أكبر من التكامل الإقليمي الوثيق، وتقييم خيارات السياسة للقضاء على هذه الحواجز أيضًا.
17. وأخيرًا، ركز المدير العام على قضيتين متعددتي الجوانب هما: المرأة والتجارة، والإدارة المستندة إلى نتائج. يجب ألا تغفل الأولويات المرأة، وسلاسل التوريد الإقليمية والعالمية؛ وتأثير إجراءات تيسير التجارة الفعالة على العمليات بمجال التجارة، ولا سيما في القطاع غير الرسمي؛ والفرص المثلثة التي يمكن أن يوفرها التكامل الإقليمي لتحسين السبل المعيشية الاقتصادية للمرأة. بفضل الشبكة الشاملة لمركز التجارة الدولية، من المنتظر أن توفر سلسلة من التحليلات المستندة إلى أدلة قيمة مضافة ممتازة.
18. وبالنسبة للإدارة المستندة إلى النتائج، أبرز السيد/ باسكال لامي حاجة مركز التجارة الدولية لإظهار "القيمة مقابل المال" بشكل متواصل. في ظل الأزمة الحالية، يعتبر إظهار الأثر والنتائج "ضرورة ملحة". وبالفعل أظهر تقييم منتصف المدة لمركز التجارة الدولية مواطن القوة

والمواطن التي بحاجة إلى تحسين. ويعتبر هذا الأمر أساساً قوياً لإقامة جسور الحوار بين الجهات المانحة والشركاء بغرض تصميم المشاريع المستقبلية وتأمين التمويل الكافي.

كلمة الدكتور/ سوباتشي بانيتشاباكي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

19. ركز الدكتور/ سوباتشي ملاحظاته الافتتاحية على الحاجة في هذه الأوقات العصيبة لوضع طرق جديدة للتفكير تناسب كل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء. وأدرك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الثالث عشر أنه يمكن لكل البلدان تكبد تكاليف اقتصادية وسياسية واجتماعية باهظة جراء الأزمات المالية. يجب أن يدعم التمويل الاقتصاد الحقيقي، للوصول إلى تنمية ونمو مستدام وشامل.
20. أعرب الدكتور/ سوباتشي عن سعادته البالغة بالأولوية الرابعة للخطة الاستراتيجية لمركز التجارة الدولية والتي تشمل تعميم التنمية المستدامة والشاملة. وأشار إلى أن نمو التصدير ليس نهاية المطاف؛ حيث إنه لا يُترجم بشكل تلقائي إلى تنمية أوسع.
21. أبرز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الثالث عشر أربعة موضوعات رئيسية أصبحت فيما بعد قضايا سوف نتناولها بشكل متكرر خلال المسار الذي سننتهجه في السنوات المقبلة.
 - **منتدى الاستثمار العالمي.** أشار الدكتور/ سوباتشي إلى أنه سيتم التطرق لصناديق الثروات السيادية أيضاً في الوقت الحالي. فقد طالب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باستثمار حصة من هذه الصناديق في البلدان الأقل نمواً.
 - **منتدى الخدمات العالمي.** نجح الملتقى المنعقد في الدوحة في الترتيب لمجموعة جديدة من البلدان لمزيد من التطوير في التصميم فيما يخص قطاعات الخدمات في وضع السياسات.
 - **المرأة في مجال التنمية.** عبّر الدكتور سوباتشي عن سعادته لمعرفة أن الاستخبارات التجارية جاءت على رأس قائمة الأولويات بالنسبة لمركز التجارة الدولية للمرأة فيما يتعلق بالتجارة.
 - **الابتكار في مجال التنمية.** يحتاج هذا المجال إلى تعزيز متواصل من جانب الحكومات بحيث يلعب الابتكار والتكنولوجيا دوراً محورياً في استراتيجيات التنمية.
22. ركز الدكتور/ سوباتشي على الحاجة لتنفيذ مزيد من الأبحاث عن الشراكة الخاصة-العامة لتخطيط أفضل الممارسات والروابط وإدراج المنتجين المحليين داخل سلسلة التوريد العالمية.
23. كما أكد على نقطة أخرى ذات أهمية وهي تنفيذ التزامات البلدان الأقل نمواً كخطة عمل *UNLDC-IV*، حيث قال إننا بحاجة إلى مساعدة البلدان الأقل نمواً على إدراك أهمية انتقالها إلى مرحلة النضوج في الوقت المناسب. بحلول عام 2020، يجب أن يفي نصف البلدان الأقل نمواً على الأقل بالمعايير الواجب توافرها.
24. كما شدد الأمين العام على ضرورة مواصلة جهود التعاون بين مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن عدة مجالات هي:
 - تشجيع الشفافية وتبسيط الضوء على عوائق التجارة؛
 - إنشاء المعهد الافتراضي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛
 - اضطلاع مركز التجارة الدولية بدور فعال في تعزيز برنامج **Empretec** الخاص بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛
 - إسهام مركز التجارة الدولية في مطبوعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المقبلة حول المسؤولية الاجتماعية للشركات في سلاسل القيمة.
25. يدعم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الخطة الاستراتيجية الجديدة والإطار المنطقي التجاري لمركز التجارة الدولية، كما يعمل على تشجيع مركز التجارة الدولية على بذل الجهود الرامية إلى الاستعانة بالمؤشرات للمساعدة في قياس ليس فقط النتائج ولكن أيضاً الأثر طويل الأمد الذي تحدّثه هذه النتائج في مقابل أهداف التنمية. وركز أيضاً على الحاجة لاستكمال تعميم النتائج المستندة إلى الإدارة عبر المركز بأسره.
26. حث الأمين العام الجهات المانحة على توفير الدعم للتأكد من أن مركز التجارة الدولية يمكنه الاستمرار في تطوير المشاريع الكبيرة.

كلمة السيدة/ باتريشيا فرانسيس، المديرية التنفيذية لمركز التجارة الدولية

27. أشارت السيدة/ باتريشيا فرانسيس إلى أن معدلات النمو المذهلة لا تعني القضاء على الجوع أو سوء التغذية. في ظل المناخ الاقتصادي الحالي ذي الطبيعة المتقلبة، يتضح أنه يعدّ لزاماً على الدول النامية البحث عن النمو في منطقة الجنوب.

28. جذب اهتمام مركز التجارة الدولية على عقد مبادرات شراكة انتباه السيدة/ باتريشيا فرانسيس. لتوسيع نطاق تأثير مركز التجارة الدولية، ذكرت المديرية التنفيذية أن المركز قد فتح أيضًا مكتبًا إقليميًا له في المكسيك.
29. أوضحت السيدة/ باتريشيا فرانسيس أن الفريق الاستشاري المشترك طلب من مركز التجارة الدولية خلال السنوات الماضية تحديد أولويات العمل في البلدان الأكثر عرضة للمخاطر وهي: البلدان الأقل نموًا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالفعل زادت المخصصات لهذه الدول في آخر سنتين بشكل أسرع من إجمالي ما يمكن منحه، وهو ما يمثل 55% من نسبة مخصصات المشاريع، و78% من مخصصات المشروع في منطقة أو إقليم بعينه. تمثل هذه الأرقام زيادة بنسبة 6% عن عام 2009.
30. كما كان نشر الإدارة المستندة إلى النتائج عبر المركز يمثل أولوية في عام 2011 وسيظل يمثلها في هذا العام أيضًا. قالت المديرية التنفيذية أن مركز التجارة الدولية يطلب من الدول الأعضاء مواصلة الجهود الداعمة في هذا الشأن لضمان ترسيخ مبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج بصورة أكبر في ثقافة المركز.
31. يشكل الإطار المنطقي التجاري جزءًا لا يتجزأ من الخطة الاستراتيجية التي تم تحديثها خلال العام، وتتطلع المديرية التنفيذية إلى اعتماد هذه الوثيقة أثناء اجتماع الفريق الاستشاري المشترك حتى يمكن لمركز التجارة الدولية إنهاء عملية الاعتماد مع نيويورك للعامين 2014 و2015.
32. انتقالات إلى تقرير مركز التجارة الدولية السنوي 2011، قالت السيدة/ باتريشيا فرانسيس أن دراسات الحالة المتعمقة أثبتت القدرة على استمرار اتجاه مركز التجارة الدولية نحو الابتكار. وفي إطار تطلع السيدة/ باتريشيا فرانسيس للمستقبل، ذكرت أن المركز يسعى لإيجاد المزيد من الحلول الابتكارية.
33. أكدت السيدة/ باتريشيا فرانسيس على أن تعميم الشمولية والاستدامة ظل محور اهتمام رئيسي بالنسبة لمركز التجارة الدولية في عام 2011. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج التجارة والمرأة الخاص بمركز التجارة الدولية هو بمثابة الحافز على خلق فرص عمل للنساء في العالم النامي.
34. في العام المنصرم، أطلق مركز التجارة الدولية استراتيجية لفترة عشر سنوات تستهدف تحقيق هدف المنتدى العالمي المعني بالشراء من البائعات النساء. وتتمتع بعضوية هذا المنتدى شركات تتجاوز عمليات الإنفاق بها على المشتريات قيمة 700 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى شبكة بائعين تضم أكثر من 50 ألف سيدة أعمال وخبيرة مهنية.
35. كما اشتهر مركز التجارة الدولية بدوره الريادي في استكشاف قطاع الأزياء ذي الطابع الأخلاقي سريع التطور. ومن المزمع أن تتم إزاحة النقاب عن هذا البرنامج في مؤتمر ريو+ 20 الشهر المقبل.
36. يوفر صعود النشاط الاقتصادي المراعي للبيئة عددًا هائلًا من الفرص لمصدري المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية.
37. علاوة على ذلك، وعلى مدى العاميين الماضيين، وضع مركز التجارة الدولية خطة المعايير المرجعية لمنظمة ترويج التجارة في 6 دول لتجربتها؛ ومن المقرر أن يتم عرض النتائج والبرنامج المستقبلي على الفريق الاستشاري المشترك.
38. في عام 2011، تجاوز مركز التجارة الدولية هدف الأداء المحدد له، وهو 44 مليون دولار أمريكي، حيث بلغت المنح قيمة 47.8 مليون دولار أمريكي، وبذلك تكون برامجه الضخمة وصلت إلى أعلى قيمة. وقال المدير التنفيذي أن مركز التجارة الدولية تمكن من توسيع نطاق المنح بشكل أساسي من خلال البرامج الضخمة ومنها EnACT، وPACT II، وAAACP، وNTF.
39. تبنى مركز التجارة الدولية نهجًا أكثر تحفظًا للأداء في عام 2012 مع التركيز أيضًا على الجودة والتخطيط للجبل القادم من المشاريع الضخمة.. وللمطابقة مع قيمة المنح النهائية لفترة السنتين الماضيين في العامين 2012 و2013، تطلب مركز التجارة الدولية المزيد من الدعم المالي بمبلغ 14 مليون دولار على الأقل هذا العام والعام المقبل بغرض سد العجز في الموارد التمويلية للمشاريع الضخمة.
40. بمرور الوقت، يسعى المركز لجمع 50 مليون دولار أمريكي أو أكثر سنويًا من أجل بلوغ مستوى المنح للعام الماضي بل وتجاوزه. وفي الوقت الحالي، يعمل مركز التجارة الدولية على إطلاق استراتيجيته بشأن جمع التبرعات لاجتذاب جهات مانحة جديدة، فضلًا عن المؤسسات الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات.
41. في الوقت ذاته، يعكف مركز التجارة الدولية على تعزيز قدرته على تنفيذ المشاريع من خلال تحديث قدرته على الإدارة المالية، وذلك بغرض تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) بحلول يناير 2014. بالإضافة إلى العمل بشأن الإدارة المستندة إلى النتائج، يتبوأ مركز التجارة الدولية مكانة تتيج له إعداد أفضل التقارير الإدارية لدعم صناعة القرار.

42. بلوغ هذه الغاية، يتطلب الأمر الكثير والكثير من الموارد. لذا، دعت المديرية التنفيذية إلى استمرار دعم عملية الإصلاح المالية لمركز التجارة الدولية، كما دعت الدول الأعضاء لدعم استمرار تمويل الموازنة للوظائف العادية في المركز وتوفير الموارد للتقييم المرجعي للمؤسسات الداعمة للصادرات والاتصالات في السنتين المقبلتين.

تقديم تحديث مالي

بواسطة السيدة/ إيفا كيه موريي، مديرة إدارة دعم البرامج، مركز التجارة الدولية

43. أوضحت السيدة/ إيفا كيه موريي النمو في الموارد المالية لمركز التجارة الدولية خلال 5 مدد في سنتين، بدءًا من 2004-2005 حتى الآن. خلال هذه الفترة، زادت الموارد الإجمالية من 124.2 مليون دولار أمريكي إلى 168.4 مليون دولار أمريكي ومن المتوقع أن تصل إلى 177.7 مليون دولار أمريكي بحلول ديسمبر 2013.
44. خلال 5 مدد في سنتين، ارتفعت قيمة الموازنة العادية من 51.8 مليون دولار أمريكي إلى 72.5 مليون دولار أمريكي بينما زادت الموازنة الإضافية من 72.3 مليون دولار أمريكي إلى 95.9 مليون دولار أمريكي. ذكرت السيدة/ إيفا أن نصف مصروفات مركز التجارة الدولية خلال السنتين 2010 و2011 (حوالي 64%) تأتي من الموازنة العادية، بينما يأتي النصف الآخر (54%) من المساهمات خارج الموازنة.
45. قالت مديرة إدارة دعم البرامج أن المصروفات الفعلية لعامي 2010 و2011 بلغت 158.3 مليون دولار أمريكي منها 72.1 مليون دولار أمريكي ضمن الموازنة العادية و86.2 مليون دولار أمريكي خارج الموازنة.
46. أوضحت السيدة/ إيفا أن الموازنة العادية تكون خاصة بالإدارة، وتنفيذ البرامج الفعلية، والإدارة والبنية الأساسية المادية لمركز التجارة الدولية. ويتم استخدام حوالي 80% من موارد الموازنة العادية لتمويل الموظفين. وذكرت أن إجمالي توزيعات الموازنة العادية المتوقعة لعام 2012 هو 40.9 مليون دولار أمريكي. في نهاية أبريل، تلقى مركز التجارة الدولية دخل الموازنة العادية البالغ 13.9 مليون دولار أمريكي وتم إنفاق 13.4 مليون دولار أمريكي، أو نسبة 96%.
47. انتقلاً إلى موضوع التمويلات خارج الموازنة، ذكرت السيدة/ إيفا أنه تم إنفاق 4.9 مليون دولار أمريكي من إجمالي 17.4 مليون دولار أمريكي متوفرة في النافذة الأولى، في 30 أبريل عام 2012. أما النافذة 2 فتستوعب التمويلات التي تغطيها الاتفاقيات الثنائية، والصناديق الاستثمارية متعددة الجهات المانحة كإطار العمل المتكامل المحسن أو صندوق الأهداف الإنمائية للألفية (صناديق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وصناديق الخبراء المعاونين).
48. يتحدد استخدام هذه الصناديق بناءً على اتفاقيات موقعة لمشاريع معينة، وفي المعتاد تغطي أنشطة سنوات عديدة. تم إنفاق 12.5 مليون دولار أمريكي من مبلغ 28 مليون دولار أمريكي المتاح اعتباراً من 30 أبريل 2012. ومن المزمع اعتبار المبلغ المتبقي كمصروفات لنهاية العام وما بعدها.
49. ذكرت السيدة/ إيفا أن مركز التجارة الدولية يتوقع منح أقل للمساعدة الفنية المرتبطة بالتجارة في هذين العامين بينما تنتهي صلاحية الحافطة الحالية للمشاريع الضخمة وينتقل الإعداد الجديد للمشاريع خلال تحليل الاحتياجات ومراحل تطوير المشروع. كما ذكرت أن مركز التجارة الدولية يتوقع 41 مليون دولار أمريكي تقريباً في المساعدة الفنية هذا العام.
50. بالانتقال إلى احتياطي التشغيل، أوضحت السيدة/ إيفا أنه قد تم إحراز بعض التقدم منذ عام 2007 تجاه الهدف القانوني والذي تبلغ نسبته 15% من النفقات السنوية للصناديق الاستثمارية (6.4 مليون دولار أمريكي في 2012). وفي الوقت الذي أظهرت البيانات لعام 2011 أن مستوى احتياطي التشغيل كان 10% فقط (4.26 مليون دولار)، استمر مركز التجارة الدولية في بذل الجهود لتلبية المستوى القانوني المطلوب.
51. ختاماً، قالت السيدة/ إيفا أن مركز التجارة الدولية يلتزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من يناير عام 2014. من المنتظر أن توفر معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام تقارير محسنة حول تكاليف المشاريع. وقد أكد مراجعو الحسابات الخارجية على الحاجة إلى الإعداد المكثف والدعم المتواصل.
52. أوضحت السيدة/ إيفا استمرار مصدري التمويل المؤقتين للموازنة للوظائف العادية في المركز وتوفير الموارد للتقييم المرجعي للمؤسسات الداعمة للصادرات والاتصالات لفترة سنتين، وتطلعت لقدرة مماثل من الدعم خلال العامين المقبلين.

الخطة الاستراتيجية والإطار المنطقي التجاري لمركز التجارة الدولية للفترة ما بين الأعوام 2012 و2015

بواسطة السيد/ جان ماري بوغام، نائب المدير التنفيذي، مركز التجارة الدولية

53. ذكر السيد/ جان ماري أن إطار العمل الاستراتيجي التجاري الجديد لعامي 2014 و2015 كان يستند إلى الاستشارات الحيوية سواء داخليًا أو خارجيًا، مع وضع ما يلي في الاعتبار، من بين أمور أخرى: نتائج المؤتمر الرابع للبلدان الأقل نموًا في اسطنبول، والمؤتمر العالمي الثالث لاستعراض مبادرة المعونة لصالح التجارة المنعقد في منظمة التجارة العالمية في عام 2011؛ ونقاشات بوسان حول كفاءة المعونة، والمؤتمر الوزاري الثامن الخاص بمنظمة التجارة العالمية، ومناقشات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الثالث عشر، ومسح العمل والاستشارات المهمة بين مسؤولي الإدارة والموظفين.

54. أدى ذلك إلى إنشاء وثيقة واحدة جديدة بعنوان "خطة الاستراتيجية لمركز التجارة الدولية عن الفترة من 2012 إلى 2015". كما أوضح السيد/ جان ماري أن مركز التجارة الدولية بصدد الحصول على موافقة رسمية من الفريق الاستشاري المشترك، بعد تلقيه دعمًا إيجابيًا من المنظمات الرئيسية لمركز التجارة الدولية، والأمانة العامة للأمم المتحدة، وأصحاب المصالح.

55. حدد السيد/ جان ماري أربع مزايا وطموحات جديدة للإطار المنطقي التجاري:

- يهدف إطار العمل الجديد إلى الاستفادة من الإطار السابق بما في ذلك: ثلاث شرائح من عملاء مركز التجارة الدولية؛ وخمسة خطوط أعمال لمركز التجارة الدولية؛ ومدى أهمية البضائع العامة العالمية؛ والتركيز على إدارة المشاريع الضخمة؛ ونشر الإدارة المستندة إلى النتائج. وركز السيد/ جان ماري في الوقت ذاته على أن هذه الوثيقة أشركت المركز في تحقيق "طفرة هائلة" للوفاء بأعلى معايير توقعات أصحاب المصالح بشأن الإدارة المستندة إلى النتائج على أساس تقديمي.

- يساعد الإطار المنطقي على تكملة "الأجزاء المفقودة" من أنشطة مركز التجارة الدولية في الاستخبارات التجارية التي تتوافق بشكل واسع مع الجزء "السابق للإنتاج" من تدخل مركز التجارة الدولية.

- يساعد على انطلاق المركز باتجاه قياس الأثر عبر تغييرين:

- يوضح الإطار المنطقي "سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة" لمركز التجارة الدولية للنتائج بتسلسل من قيمة منطقية "السابق للإنتاج" إلى "اللاحق للإنتاج".

- سيشهد الإطار المنطقي نقلة تدريجية من قياس النتائج إلى قياس الأثر. وفي هذا الصدد، يتم استهداف ثلاث فئات من مؤشرات الأثر: المؤشر الاقتصادي (النتائج من الصادرات)، والمؤشر الاجتماعي (الداعم للوظائف والدخل) والمؤشر البيئي (الأداء البيئي المحسن المرتبط بالصادرات).

- يتضمن الإطار المنطقي البُعد الخاص بالمساواة بين الجنسين على المستوى المؤسسي مع ترسيخ طموح غاية في الأهمية يتمثل في المساواة بين الجنسين. يتضمن ذلك الإلتزام بمراقبة أربع نتائج من إجمالي ثمانية نتائج على أساس الجنس.

56. أشار نائب المدير التنفيذي أن تنفيذ خارطة الطريق يأخذ التسلسل التالي:

- مرحلة الإعداد الأولي (2012-2013) التي تضع أساس العمل الإحصائي والمنهجي المطلوب للانتقال إلى الأثر، وتحسين المؤشرات وطرق التحقق، وتكامل المنتجات والخدمات التي يقدمها مركز التجارة الدولية ("البروتوكولات") في سلسلة مترابطة من الأنشطة المضيفة للقيمة، وتضمين الملكية في تصميم المشاريع.

- مرحلة التنفيذ الأولي (2014-2015)، والتي من خلالها سيقوم مركز التجارة الدولية بإعداد تقرير حول النتائج الثلاثة الأولى للمركز وبدء تجميع خطوط الأساس لمؤشرات قياس الأثر.

- مرحلة التنفيذ الثانية (بعد 2015)، والتي يعتمزم فيها مركز التجارة الدولية الإلتزام بالإنجازات الأربعة كلها، بما في ذلك قياس الأثر.

عرض وثيقة البرامج المجمعّة

بواسطة السيد/ فريدريش فون كيرشباخ، مدير إدارة البرامج القطرية، مركز التجارة الدولية

57. أوضح السيد/ فريدريش أن وثيقة البرامج المجمعّة توفر نظرة عامة حول البرامج وإبلاغ الجهات المانحة مركز التجارة الدولية بالمجالات التي بحاجة لمزيد من العمل والتي يسعى مركز التجارة الدولية إلى التمويل من أجلها.
58. في وثيقة البرامج المجمعّة، يمكن العثور على تفاصيل حول الأهداف الاستراتيجية لمركز التجارة الدولية والخبرة الفنية المناظرة لمركز التجارة الدولية. تساهم جميع أعمال مركز التجارة الدولية في جدول أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتتناسب أيضاً مع جدول أعمال مبادرة "المعونة لصالح التجارة". تستهدف بعض المشاريع بعض الأهداف الإنمائية للألفية مباشرة بحيث يتضمن برنامج 2012 حوالي 20 مليون دولار أمريكي لاستهداف بعض الأهداف الإنمائية للألفية.
59. حدد مدير إدارة البرامج القطرية النهج المتبع في الأقاليم الخمس وإعداد العمل. وقد لاحظ أنه في كل منطقة، قام مركز التجارة الدولية بتحديد نطاقات التأثير الأساسية التي يعتقد أن بإمكانه إحداث الفارق الأكبر بها. يمكن العثور على تفاصيل حول هذه النطاقات في وثيقة البرامج المجمعّة.
60. يشمل الجزء الثاني من العرض التقديمي المناهج البرنامجية الخمس التي يتم الإعداد لها لمركز التجارة الدولية والمشاريع ذات الصلة.
1. شفافية التجارة وأفضل الممارسات في تنمية التجارة
 2. تعميم تنمية التجارة في جداول أعمال السياسة القومية
 3. تقوية مؤسسات دعم التجارة وشبكاتها
 4. توظيف يركز على القطاع وتوفير مصادر الدخل
 5. التكامل الإقليمي وتجارة بلدان الجنوب

مناقشة عامة

61. ساهمت 41 دولة إجمالاً إضافة إلى منظمة دولية واحدة في المناقشة العامة.
62. أثنى الفريق الاستشاري المشترك على السيدة/ باتريشيا فرانسيس، وإدارة مركز التجارة الدولية، والموظفين للالتزامهم وجودة عملهم. وأعرب المدوبون عن التوافق الشديد في الآراء حول الجودة العالية لأداء مركز التجارة الدولية والتنفيذ الفعال في عام 2011.
63. أشاد الفريق الاستشاري المشترك بالمركز نظراً لزيادة مستوى الشفافية والمساءلة، وجودة عملية التواصل برمتها. كما هنا الفريق مركز التجارة الدولية على جودة الوثائق المقدمة عبر الدورة الاستراتيجية (الخطة الاستراتيجية، ووثيقة البرامج المجمعّة، والخطة التشغيلية، والتقارير السنوي).
64. تم الاعتراف بالجهد التنظيمي في التواصل والشفافية كجزء لا يتجزأ من إسهام مركز التجارة الدولية لإدارة أفضل للمركز. وتمت التوصية بدعم الموازنة العادية لوظيفة الاتصالات.
65. رحبت العديد من الوفود بالتقرير السنوي، متضمناً نظرة عامة على الموازنة حسب المنطقة. تمت الإشارة إلى حقيقة أن عام 2011 شهد الكثير من المساعدة الفنية على نحو غير مسبوق على نطاق واسع، وزاد التركيز على تنمية القطاعات.
66. اعتمد الفريق الاستشاري المشترك الخطة الاستراتيجية للفترة من 2012 إلى 2015 وإطار العمل الاستراتيجي الجديد، مع تقديم دعم خاص للالتزام المركز بالتوجه إلى قياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على مستوى مؤشرات الإنجاز من الشركات.

67. رحبت الوفود بالشكل الجديد لوثيقة المشاريع المجمع، وعبرت عن نية الإدارة لمواصلة تهيئة الوثيقة بشكل أفضل بحيث تفي بالاحتياجات التشغيلية للجهات المانحة والمستفيدين، بما في ذلك مقدمي الموارد متعددي الأطراف مثل الاتحاد الأوروبي. وأوصى أحد الوفود بقدر أكبر من التعاون مع الوكالات المانحة لضمان أثر أكبر للاستثمار في مركز التجارة الدولية.
68. تدعم الوفود بشدة محور تركيز مركز التجارة الدولية والجهود التي يبذلها بشأن تنفيذ الإدارة المستندة إلى النتائج عبر المركز، وخصوصاً من خلال تصميم بنية تقارير متكاملة وآلية على مستوى المؤسسة.
69. أشارت العديد من الوفود إلى أنها بحاجة لتخصيص موارد من الموازنة العامة للإدارة المستندة إلى النتائج ولوظيفة التقييم. طلب أحد الوفود من مركز التجارة الدولية تنفيذ تقييمات أكثر استقلالاً، والاعتماد بصورة أكبر على سياسة التقييم لعام 2008.
70. أكدت مناقشات اجتماع الفريق الاستشاري المشترك على أهمية الاستراتيجية للمشاريع الضخمة لاستدامة استراتيجية مركز التجارة الدولية الموجهة نحو الأثر. كانت هناك دعوة واسعة النطاق لتجديد الدعم من الجهات المانحة لإحياء إعداد مشاريع مركز التجارة.
71. اقترح المركز أيضاً استكشاف احتمالات التمويل متعدد الجهات المانحة للبرامج الضخمة وتطوير الشراكات بشكل أكبر، بما في ذلك الشراكات ما بين القطاع الخاص والعام، لزيادة حجم المنح وأثرها.
72. شجع الفريق الاستشاري مركز التجارة الدولية لتوسيع نطاق الجهود المبذولة لجمع التبرعات حول الخطة الاستراتيجية، مع تسليط الضوء على تمويل جيل جديد من البرامج العملاقة على المدى القصير.
73. حث المندوبون بالإجماع مركز التجارة الدولية في الاستمرار على بناء قدرة القطاع الخاص بهدف دمج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة العالمية في البلدان الأقل نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
74. أعربت العديد من البلدان المستفيدة امتنانها لمجتمع الجهات المانحة لاستمرار دعمهم في مثل هذه الأوقات الاقتصادية العصبية. كما شجعت بعض الوفود الاستمرار في دعم الدول التي تأثرت جراء ثورات "الربيع العربي"، وطلب البعض استكمال برنامج تعزيز الكفاءة التجارية العربية ما بعد عام 2013.
75. طلبا اثنان من الوفود دعماً أكثر لاقتصادات التحول في آسيا الوسطى في حين طلب وفد آخر دعماً للجزر الصغيرة في منطقة المحيط الهادي، وطلب وفدان زيادة الدعم لاقتصادات البلدان الصغيرة الأكثر عرضة للمخاطر في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.
76. أعربت الوفود عن دعمها لجهود مركز التجارة الدولية لتعزيز التكامل الإقليمي والتجارة بين بلدان المنطقة، والتركيز القوي على تطوير المعلومات التجارية للبلدان الأقل نمواً، والتركيز الشديد على التدابير غير الجمركية، والسعي أخيراً لتنمية التجارة في الخدمات وتقديم برنامج المعايير المرجعية. وبالمثل، ذكر أنه ينبغي الاعتراف ببرنامج المعايير المرجعية لمنظمات ترويج التجارة من خلال الموازنة العادية.
77. هنا الوفد أيضاً مركز التجارة الدولية لدعمه البلدان الأقل نمواً للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
78. أعربت الوفود عن رغبتها في رؤية مركز التجارة الدولية وهو يتوسع بشكل أكبر في نشاطه في مجال الاقتصاد المراعي للبيئة، وبشكل أكثر تعميماً تعزيز نموذج شامل ومستدام للتنمية، مع التركيز على الحد من الفقر وتمكين المرأة والشباب. وأعربت الكثير من الوفود عن دعمها الواسع للمرأة في مركز التجارة الدولية والتركيز على التجارة، وأشارت إلى أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني يمثل مسعى مبتكراً جداً بالنسبة لمركز التجارة الدولية.

ردود الإدارة بمركز التجارة الدولية

79. بالانتقال إلى الأسئلة التي طرحتها هولندا، بخصوص الحاجة لإعداد التقارير بصورة أكبر حول النتائج والأثر والحاجة لربط الصادرات بالنتائج، نوه السيد/ جان ماري بوغام أن ذلك يمثل الاتجاه الذي يتبعه مركز التجارة الدولية وهو الغرض الأساسي للإطار المنطقي التجاري الجديد. ثمة تحديات بشأن الأسباب وسياحول مركز التجارة الدولية حل المشكلات المنهجية، مع الأخذ في الاعتبار أن المؤشرات، في كثير من الحالات، قد تبين العلاقة بدلاً من الأسباب الصارمة.

80. بخصوص إمكانية إعداد التقارير عن الأثر الاقتصادي الاجتماعي قبل 2016، قال السيد/ جان ماري بوغام أن مركز التجارة الدولية ينوي إعداد مؤشرات فعالة في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك يجب التمييز بين الالتزامات وإعداد التقارير الفعلية. يتبع مركز التجارة الدولية مبدأ الحيطة بخصوص التزامه مع الأمم المتحدة في نيويورك للتأكد من توفر الوقت لديه لتطوير منهجية واضحة وإنشاء خط الأساس.
81. فيما يتعلق بتحليل النفقات خارج الموازنة لمركز التجارة الدولية حسب الأهداف الاستراتيجية، لفتت السيدة/ فيكتوريا براونينج انتباه الأعضاء إلى الشكل 2 في الصفحة 11 من التقرير السنوي.
82. فيما يتعلق بالسؤال الذي تم طرحه من النرويج عن الحاجة لتنفيذ تقييمات أكثر استقلالية لبرامج مركز التجارة الدولية، لاحظت السيدة/ فيكتوريا أنه اعتباراً من يناير 2012، تم تعزيز وحدة التقييم والمتابعة. ومن المنتظر أن يقوم مركز التجارة الدولية بزيادة عدد التقييمات المستقلة هذا العام. سيأخذ فريق الإدارة أيضاً التقييمات في الاعتبار عند تخطيط مشاريع جديدة. يتفهم مركز التجارة الدولية أن الجهات المانحة عليها رفع تقارير لأعضائها والمركز المستمر في تحسين العلاقة بين الموارد والنتائج.
83. ورداً على هولندا عقب العرض التقديمي للسيد/ فريدريش فون كيرشباخ في وثيقة البرامج المجمع، كشف السيد/ جان ماري بوغام عن نية فريق الإدارة لاستخدام وثيقة البرنامج المجمع لتعزيز استراتيجية جديدة لجمع التبرعات من أجل ضمان استدامة حافظة المشاريع الضخمة الخاصة بمركز التجارة الدولية. كذلك، يفكر مركز التجارة الدولية في إدخال المزيد من التحسين إلى وثيقة البرامج المجمع على ضوء الجهود اللازمة لتوسيع نطاق أنشطة جمع التبرعات.
84. ورداً على السلفادور حول الحاجة لتوزيع متوازن للمعونة لصالح التجارة، ذكر السيد/ جان ماري بوغام التوقعات من خلال نشاطات مكتب المكسيك، والذي يعتبر مكتباً إقليمياً سيستخدمه مركز التجارة الدولية كقاعدة لاستراتيجيته على مستوى المناطق مع زيادة وعي الجهات المانحة بشأن المشاريع الإقليمية.
85. أشار السيد/ فريدريش فون كيرشباخ إلى أنه من خلال المنهج الإقليمي لمركز التجارة الدولية، يُقر مركز التجارة الدولية بالحاجة لتأكيد استغلال الخبرة المطورة في الدول في مشاريع أخرى أيضاً. وحالياً يتم توظيف العديد من الخبراء المحليين بمركز التجارة الدولية، ويتم الاستعانة بهم في مشاريع أخرى، لذا هناك مكون جنوبي/جنوبي حقيقي.
86. بخصوص نقطة ذات صلة في تدريب المتدربين، وافقت السيدة/ عائشة بوبي على أن المساعدة الفنية المرتبطة بالتجارة قد يكون لها بعض التأثيرات البسيطة من تدريب المتدربين إذا كانت هذه الجهود يتم تنفيذها على مستوى منخفض. لا يهتم مركز التجارة الدولية بتكوين الخبرة محلياً فقط، ولكن أيضاً يقوم بإنشاء سوق من الخبرات في مجال تعزيز مشاركة المعرفة. بعد ذلك، يضع مركز التجارة الدولية هذه الخبرات في متناول منظمات ترويج التجارة المحلية للتأكيد على نجاح المفهوم حقاً. تعيد منظمات ترويج التجارة التقارير مرة أخرى إلى مركز التجارة الدولية حول كيفية استغلال تلك الخبرات، والتي تُمكن من قياس الأثر.
87. أضاف السيد/ أيرو أن المساعدة الفنية المرتبطة بالتجارة يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ في المؤسسات التي تعمل بها وتكون مستدامة. هناك العديد من الأجنحة المنافسة، فمركز التجارة الدولية هو مجرد شريك واحد من بين العديد من الشركاء.
88. حول نقطة محددة متعلقة بالدول العربية، شرح السيد/ أيرو أنه في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الثالث عشر في الدوحة، قدم مركز التجارة الدولية تحليلاً عن المطلوب عمله لتحسين التجارة بين الدول العربية. أظهر تحليل مركز التجارة الدولية أن التغلب على التدابير غير الجمركية في المنطقة قد يؤدي إلى تحقيق مكاسب في مجال التوظيف.
89. استجابة للطلبات الواردة من كندا، وتم ترديدها في الدانمارك وأستراليا، وافق مركز التجارة الدولية على دراسة فكرة تحديد النسبة المئوية للنفقات التي يتم تخصيصها في كل من مناطق أولوية وثيقة البرامج المجمع. قال السيد/ جان ماري بوغام أن مركز التجارة الدولية يمكنه الرصد والتقرير بدلاً من الاعتماد على منهج برنامجي نظراً للأولوية الممنوحة للاستجابة إلى احتياجات الدول الشريكة والمالكة. سيكون مركز التجارة الدولية مستعداً لمراقبة المصاريف التي تتعلق بالوظائف المختلفة ويمكن أيضاً التفكير في إدراج تحليل وظائف في أدوات الإعداد التي يتم تصميمها حالياً.

المساهمات التطوعية

90. أعلنت العديد من الدول المانحة إسهاماتها التطوعية لعام 2012.

	<p>ألمانيا</p> <p>2 مليون يورو لعام 2012 للصندوق الاستثماري الخاص بمركز التجارة الدولية فيما يلي مجالات الاعتمادات الموصى بها:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التجارة من أجل التنمية المستدامة • برنامج المجتمعات الفقيرة والتجارة • التكامل الإقليمي واتفاقيات الشراكة التجارية • زيادة تعزيز مؤسسات دعم التجارة من خلال إقامة الحوار بين القطاعين العام والخاص
	<p>الدانمارك</p> <p>سنوات متعددة 2012-2013: 26 مليون كرون دانمركي (كما كان من قبل) فيما يلي مجالات الاعتمادات الموصى بها:</p> <ul style="list-style-type: none"> • برنامج التجارة وتغير المناخ والبيئة • النشاطات التي تركز على البلدان الأقل نمواً - يتم الانتهاء من التفاصيل قريباً
	<p>الصين</p> <p>سنوات الإسهام في الصندوق الاستثماري لمركز التجارة الدولية. سوف يتم إرسال تفاصيل المبلغ في الوقت المحدد</p>
	<p>كندا</p> <p>بالنسبة لعام 2012</p> <ul style="list-style-type: none"> • الصندوق الاستثماري لمركز التجارة الدولية: 950 ألف دولار كندي غير مخصص (كما كان من قبل) • المرحلة الثانية من برنامج بناء القدرات التجارية لأفريقيا: 3.96 مليون دولار كندي (إجمالي المرحلة الثانية من برنامج بناء القدرات التجارية لأفريقيا: 19.8 مليون) • تعزيز الكفاءة التجارية العربية: 1.83 مليون دولار كندي (إجمالي لتعزيز الكفاءة التجارية العربية: 9.5 مليون)
	<p>أستراليا</p> <p>شراكة جديدة مع مركز التجارة الدولية</p> <p>3 ملايين دولار للصندوق الاستثماري لمركز التجارة الدولية</p> <p>اتفاقية رسمية بشأن الحصة غير المخصصة وميسرة التخصيص لم يتم توقيعها بعد</p> <p>سيخصص مبلغ هائل لمنطقة المحيط الهادي</p>
	<p>النرويج</p> <p>الصندوق الاستثماري لمركز التجارة الدولية 2012: 12.3 مليون كرون نرويجي وسوف يتم تأكيد الاعتمادات في المستقبل القريب، وفقاً للترتيبات في عامي 2010 و 2011</p>
	<p>سويسرا</p> <p>2.8 مليون دولار أمريكي لعام 2012</p> <p>2013 قيد التنمية ولكن من المحتمل أن تكون التكلفة أكثر من 3 ملايين دولار أمريكي</p> <p>الحاجة للوضوح والشفافية في استخدام الأموال</p>
	<p>فنلندا</p> <p>زيادة مطردة في المساهمة التطوعية لمركز التجارة الدولية كجزء من مبادرة "المعاونة لصالح التجارة"</p> <p>التخطيط للاحتفاظ بالاتجاه المتصاعد للإسهامات - أعلى قليلاً من 1.8 مليون يورو قد ساهم في عام 2011. سيتم توفير التفاصيل قريباً.</p> <p>سيتم تمويل اثنين من الموظفين الفنيين المبتدئين في عام 2012</p>

91. أعربت السيدة/ بارتشيا فرانسيس، المديرية التنفيذية لمركز التجارة الدولية، عن امتنانها للدول المانحة على إسهاماتها. كما يتوجه مركز التجارة الدولية بالشكر لتلك البلدان التي دعمت الموازنة العادية بالإضافة إلى تمويل الموازنة غير العادية في المركز وتوفير الموارد للتقييم المرجعي للمؤسسات الداعمة للصادرات والاتصالات. وبالتأكيد سيأخذ مركز التجارة الدولية في الاعتبار الاقتراحات والتوجيهات التي ترد إليه من الدول الأعضاء في هذا الشأن.

مركز التجارة الدولية (ITC) هو وكالة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة.

عنوان الشارع: مركز التجارة الدولية،
54-56, rue de Montbrillant
1202 جنيف، سويسرا

العنوان البريدي: مركز التجارة الدولية،
Palais des Nations
1211 جنيف 10، سويسرا

الهاتف: +41-22 730 0111

الفاكس: +41-22 733 4439

البريد الإلكتروني: itcreg@intracen.org

الموقع الرسمي: www.intracen.org

